مضي عام على يوم الغضب السعودي

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2012
مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2012

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 23/007/2012
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

المحتويات

مقدمة 4

قمع المظاهرات 5

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي 7

التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة 8

خاتمة وتوصيات 9

الهوامش 10

مقدمة

بعد مرور عام على مظاهرة كان مخططاً لها تحت شعار «يوم الغضب» في العاصمة الرياض في 11 مارس/آذار 2011 ما تزال السلطات السعودية تواصل احتجاز ما لا يقل عن ستة أفراد اعتقلوا في ذلك التاريخ أو في الفترة الوجيزة التي سبقته.

الشخص الأشهر بين هؤلاء الستة هو خالد الجُهني وهو مدرّس يبلغ من العمر 40 سنة وكان المتظاهرَ الوحيدَ الذي تمكّن من الوصول إلى المكان المخصّص للمظاهرة واعتقلته قوات الأمن في 11 مارس/آذار بعد بضع دقائق من تكلّمه مع وسائل الإعلام الدولية. وهو يواجه المحاكمة حالياً بناء على تهم تتعلق بتواجده في مكان خروج مظاهرة وبإلحاق الضرر بسمعة السعودية. إن منظمة العفو الدولية تعتبره سجين رأي سُجنَ لسبب وحيد لاغير وهو ممارسة حقه في حرية التعبير والتجمهر.

ومن بين المحتجزين الستة الآخرين محمد الودعاني، وهو مدرّس يبلغ من العمر 25 عاماً واعتُقل قبله بأسبوع، أي في 4 مارس/آذار 2011، وذلك أثناء تجمّع في الرياض كان الهدف منه حشد زخم لـ «يوم الغضب». ولا تعلم منظمة العفو الدولية إن وُجِّهت له تهمة أم لا، لكنها ترجِّح أنه سجين رأي.

وقد حصلت منظمة العفو الدولية مؤخراً على معلومات تتعلق بهويات أربعة أفراد آخرين وبتواصل اعتقالهم بعد أن اعتقلوا في 11 مارس/آذار 2011 وهم: فاضل نمر عايد الشمري، وبندر محمد العتيبي، وثامر نواف العنزي، ورجل يعتقد أن اسمه أحمد العبد العزيز. في الوقت الذي ليس لدى المنظمة معلومات وافرة عن قضاياهم، إلا أنها تعتقد أنهم معتقلون على الأرجح لصلتهم بـ» يوم الغضب» الذي كان مخططاً له.

وفيما يتعلق بالمحتجزين الخمسة باستثناء خالد الجُهني، فقد علمت منظمة العفو الدولية أن اثنين منهم على الأقل محتجزان بدون توجيه تهم لهما، وتشعر المنظمة بالقلق من أن يكون حال الثلاثة الآخرين كحال الاثنين السابقَيْن. وقد زعم واحد على الأقل من المعتقلين أنه تعرض للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة خلال فترة احتجازه في السجن الانفرادي بعد اعتقاله.

لقد جمعت منظمة العفو الدولية معلومات عن قضيتي خالد الجهني ومحمد الودعاني العام الماضي، وأصدرت تقييماً أولياً بشأنهما في تقرير نُشر في ديسمبر/كانون الأول 2011[1]. ومنذ ذلك الحين أجرت المنظمة لقاءاتٍ هاتفية وعبر برنامج «سكايب» مع مصادر داخل السعودية على معرفة بكلٍّ من القضايا الست.[2] وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها المنظمة لزيارة السعودية، إلا أنه لا يُسمح لها بزيارة البلاد.

وقد أرسلت منظمة العفو الدولية مذكرة إلى السلطات السعودية في 26 أغسطس/آب 2011 أعربت فيها عن بواعث قلقها بشأن قضيتيْ خالد الجُهني ومحمد الودْعاني وطلبت الحصول على معلومات عن أسباب اعتقالهما وعن وضعهما القانوني، إضافة إلى معلومات عن هويات المتظاهرين الآخرين المعتقلين. وقد أرسلت المنظمة رسالة أخرى في 29 فبراير/شباط 2012 للإعراب عن بواعث قلقها بشأن مواصلة

اعتقال خمسة أفراد آخرين اعتقلوا في 11 مارس/آذار 2011 ولتستعلمَ من السلطات إن وجهت أيُّ تهم لأيٍّ منهم. ولم تتلق المنظمة رداً مفحماً على أيّ من الرسالتين.

ويأتي الاعتقال المتواصل لهؤلاء الأفراد الذين اعتـُقلوا قبل عام في الرياض في سياقٍ اعتقل فيه مئاتٌ آخرون في الأشهر الأخيرة لتظاهرهم أو لإعرابهم عن معارضتهم لسياسات الحكومة، وذلك في «المنطقة الشرقية» في السعودية حيث تعيش غالبية الأقلية الشيعية. وقد أُفرِج عن معظم هؤلاء الذين اعتقلوا بدون توجيه اتهامات لهم، لكنْ لا يزال آخرون رهن الاحتجاز بدون توجيه تهم لهم أو بدون محاكمة؛ بينما وجهت لآخرين تهم غير واضحة عن جرائم تتعلق بالأمن وغيرها من الجرائم.[3] كما لا يزال آخرون ممن تظاهروا أو حاولوا التظاهر في السعودية في العام الفائت رهن الاحتجاز.[4]

قمع المظاهرات

في مطلع عام 2011 أنشأت مجموعة غير معروفة من الناشطين السعوديين صفحة على فيسبوك أطلقت عليها اسم «الشعب يريد إسقاط النظام»[5]. وقد دعت المجموعة إلى مجلس شورى منتخب (المجلس الحالي هو هيئة استشارية يعينها الملك)، وإلى نظام قضائي كامل الاستقلالية، وإلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين جميعاً، وممارسة حرية التعبير والتجمع، وإلغاء كل المكوس والضرائب، وإلى تحديد حد أدنى للأجور. لقد أدّت وسائل الإعلام الاجتماعي دوراً أساسياً في إتاحة نشر الدعوات لخروج المظاهرات، وذلك كحال جميع البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شهدت احتجاجات على مدار الأشهر الأخيرة.

أحد الرجال الستة الذين لا يزالون معتقلين حتى يومنا هذا وهو محمد الودعاني حمّل تسجيل فيديو على موقع يوتيوب[6] يدعو فيه لخروج ثلاث مظاهرات. وقد سميت الأولى «جمعة التجمع» وأُعلِن خروجها في 4 مارس/آذار 2011 خارج «جامع الرياض» في مدينة الرياض، وكان الهدف منها حشد الزخم لحدث كان يُخطَّط له أن يكون المظاهرة الكبرى في 11 مارس/آذار 2011. أما المظاهرة الثانية والتي سميت «اثنين الوفاء للمعتقلين» فكان مقرراً خروجُها في 7 مارس/آذار 2011 للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين بدون تهمة أو محاكمة. المظاهرة الثالثة والتي كان مقرراً لها أن تخرج في 11 مارس/آذار 2011 في منطقة «العُـلـَيـَا» في الرياض، فكان من المفترض أن تكون الأهم وعرفت باسميْن: «يوم الغضب» و«ثورة حـُنـَيْن» حيث يشير الاسم الثاني إلى «وقعة حـُنين» التي حدثت خلال حياة الرسول محمد وانتهت بنصر حاسم للمسلمين الأوائل. وفي تسجيلات الفيديو المنشورة على يوتيوب دعا الودعاني ايضاً إلى الإطاحة بالملكية.

وقد ردت السلطات السعودية بطريقة تتناسب مع افتقارها العام للتسامح مع الأنشطة السلمية لمعارضيها. ففي 5 مارس/آذار 2011 أعادت وزارة الداخلية إصدار حظر قديم العهد على جميع المظاهرات في البلاد، حيث اقتبس التلفزيون الحكومي عن وزارة الداخلية قولها إن قوات الأمن سوف

تستخدم كافة الوسائل لمنع أي محاولة للإخلال بالنظام العام. وقيل إن وزارة الداخلية ذكرت أن المظاهرات كانت تنتهك الشريعة الإسلامية وأعراف المملكة[7].

وبعدها بيوم قيل إن أعلى هيئة دينية حكومية أصدرت بياناً يقول:» والهيئة إذ تؤكد على حرمة المظاهرات في هذه البلاد، فإن الأسلوب الشرعي الذي يحقق المصلحة، ولا يكون معه مفسدة، هو المناصحة وهي التي سنها النبي... فإن الإصلاح والنصيحة فيها لا تكون بالمظاهرات والوسائل والأساليب التي تثير الفتن وتفرق الجماعة، وهذا ما قرره علماء هذه البلاد قديماً وحديثاً من تحريمها، والتحذير منها».[8]

وبالإضافة إلى ذلك، وصفت وسائل الإعلام التي تديرها الحكومة الدّاعين إلى المظاهرات بأنهم يخدمون أهدافاً أجنبية.

وقبل مظاهرة «يوم الغضب» المخطط لها أوعَزَ زعماءُ السعودية الدينيون ومجلسُ الشورى والشرطةُ الدينية (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) للناس بعدم المشاركة فيها، وأشارت بعض التقارير الإعلامية أن نحو عشرة آلاف جندي نُشروا لمنع الاحتجاجات.[9]

وقد اتفق منظمو الاحتجاج عبر وسائل الإعلام الاجتماعي على أن يكون مكان التجمع من أجل المظاهرة عند مبنى «ديوان المظالم» في منطقة العُـلَـيـَا» في الرياض، ورداً على ذلك، وفي يوم خروج المظاهرة، طوّقت السلطاتُ السعودية الموقع المحدد للمظاهرة بنقاط تفتيش وعربات أمنية ما أتاح لها التحكم بكل نقطة دخول إلى المنطقة. وقد أقيمت على طول أحد أجزاء «طريق العليا» الرئيسي على امتداد كيلومتر واحد أربعُ نقاط تفتيش على الأقل كان يقف عند كل منها سبعة رجال أمن، بينما اصطفّت عربات أمن كثيرة يفصل بين الواحدة منها والأخرى خمسون متراً، وذلك حسبما شاهده شهود عيان تحدثت معهم منظمة العفو الدولية.[10] وقد تمركز عدد آخر من رجال وسيارت الأمن في الشوارع الأصغر المتفرعة عن الطرق الرئيسية.

وقد قام رجال أمن يرتدون بزات باللونين الزيتي والكاكي ومسلحين بالبنادق والهراوى بتوجيه حركة السير بعيداً عن الطرق والشوارع المؤدية إلى الموقع المحدد للمظاهرة وطلبوا في بعض الأحيان من السائقين والمشاة إبراز بطاقات الهوية الخاصة بهم، واعتقلوا من اشتبهوا في كونهم متظاهرين محتملين. وأبلغ شهود عيان منظمةَ العفو الدولية بأن عناصر الأمن كانوا من عدة قوات منها «قوات الأمن الخاصة»، المسؤولة عن حفظ الاستقرار في المملكة، و«المديرية العامة للمباحث» في وزارة الداخلية، وهي قوة الأمن الداخلي الرئيسية المسؤولة عن اعتقال واحتجاز الناس باسم الأمن.

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي

في 11مارس/آذار 2011 وخلال الأيام التي سبقته قيل إن قوات الأمن اعتقلت العشرات من الأشخاص اشتبهت في كونهم متورطين في تنظيم الاحتجاجات المخطط لها في الرياض أو اشتبهت في محاولتهم المشاركة في مظاهرة «يوم الغضب». وقد وصف أحد الناشطين الذي اشترط عدم الكشف عن هويته لمنظمة العفو الدولية كيف كان عند طرف الموقع المحدد للمظاهرة في 11 مارس/آذار حيث شاهد عربة تابعة لقوات الأمن، متوقفة في شارع، فيها نحو 20 رجلاً كانوا مقتادين على ما يبدو إلى الاحتجاز. وكما يبدو فإنه سرعان ما أطلق سراح غالبية من اعتقلوا في ذلك اليوم. ولدى منظمة العفو الدولية معلومات عن نحو ستة أفراد اعتقلوا في ذلك الوقت ولايزالون قيد الاعتقال، لكن المنظمة لا تعلم إن كان أشخاص آخرون ممن اعتقلوا لا يزالون محتجزين أم لا.

لقد كان خالد الجهني المتظاهر الوحيد الذي وصل إلى الموقع المحدد لمظاهرة «يوم الغضب» واعتقلته قوات الأمن بعد دقائق من إجرائه مقابلة مع قناة بي بي سي التلفزيونية العربية والتي انتقد فيها الافتقار للحريات في المملكة[11]. يذكر أن لخالد خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر- وهو رضيع ولد بينما كان خالد في السجن- واثني عشر عاماً. ويعتقد أن خالد سجن أولاً في «سجن العليشة» ووضع في السجن الانفرادي هناك لمدة شهرين. وبعدها نقل إلى «سجن الحائر» حيث سُمح له بزيارات من قبل أفراد عائلته. وقيل بأنه عُرض عليه أن يمثله محام معين من قبل الدولة لكنه رفض ذلك وطلب أن يمثله محام من اختياره، وهو طلب رُفض في بادئ الأمر.

وقد مَثل خالد الجهني في 22 فبراير/شباط 2012 أمام المحكمة الجنائية المتخصصة وهي محكمة شُكلت في عام 2008 لمحاكمة معتقلين بناء على تهم تتعلق بالإرهاب. وفي جلسة الاستماع تلا المدعي العام لائحة التهم الموجهة ضده وشملت دعم المظاهرات والتواجد في موقع مظاهرة والتحدث مع وسائل الإعلام الأجنبية بشكل ألحق الضرر بسمعة المملكة العربية السعودية. وقد أرجأت المحكمة مناقشة قضيته حتى أبريل/نيسان 2012 وسمحت له بتوكيل محامٍ لأول مرة بعد مرور 11 شهراً على اعتقاله.

أما محمد الودعاني فقد اعتقل خلال تجمع في 4 مارس/آذار عام 2011 وتم ذلك على ما يبدو على يد عناصر أمن بلباس مدني. ويظهر تسجيل فيديو تم تحميله على موقع يوتيوب رجل يُعتقد أنه هو حاملاً لافتة تظهر على ما يبدو الشارة الخاصة بـ» شباب 4 مارس/آذار» بينما هو واقف وسط الحشد.[12] ويظهر في الفيديو مجموعة مكونة من نحو خمسة رجال يرتدون اللباس التقليدي السعودي الأبيض وهم يحيطيون به ويقتادونه بعيداً. وخلال لحظات يظهر محمد مجدداً في الحشد وهو يرفع اللافتة مرة أخرى بعدما هرب من هؤلاء الذين ألقوا القبض عليه. لكن نفس المجموعة من الرجال تظهر مجدداً وهم يلقون القبض عليه ويدفعونه أثناء اقتيادهم إياه بعيداً. وخلال الاعتقال لم يُبرِزْ أي أحد ممن قام بعملية الإعتقال أي مذكرة توقيف.

وفي أعقاب اعتقاله زار وفدٌ من قبيلة «الدواسرة» التي ينتمي إليها محمد الودعاني، الملكَ عبد الله، حيث

تعهّدوا له بالولاء وأعلنوا تبرّؤهم من محمد الودعاني.[13] ويُعتقد أن محمد الودعاني محتَجز في «سجن الحائر». ولا تعلم منظمة العفو الدولية إن وُجهت له اتهامات أو إن كان مسموحاً له باستقبال زوار.

ولا يزال أربعة أفراد آخرين اعتقلوا في 11مارس/آذار قيد الاحتجاز وهم: فاضل نمر عايد الشمري، وبندر محمد العتيبي، وثامر نواف العنزي، ورجل يُعتقد أنه يدعى أحمد العبد العزيز.

أحد هؤلاء الأربعة كان يقف مع صديق قرب مستشفى «الحبيب» في منطقة « العُـلـَيـَا» عندما اقترب منهما كما قيل رجال يرتدون اللباس التقليدي الأبيض وسألاهما عن أي فرع أمني ينتميان إليه، ولمّا أدرك الرجال أنهما لم يكونا من عناصر الأمن قادوهما على ما يبدو إلى سيارة حيث كان يجلس فيها رجلان معتقلان آخران في طريقهما إلى السجن. وقيل إن الرجال الأربعة كـُبلتْ أياديهم بالأصفاد واقتيدوا إلى أحد مراكز الشرطة. وبينما أطلق سراح صديق الرجل الذي لا يزال معتقلا في الأيام التالية، اقتيد هو إلى منشأة أمنية أخرى في حي «الديرة» في الرياض. ولا يزال محتجزاً حتى هذا اليوم وذلك على ما يبدو لأن قوات الأمن أدركت أن له أخاً محتجزاً منذ سنوات باعتباره معتقلاً سياسياً. وقيل إن الذين كانوا يحققون معه اتهموه بالذهاب إلى منطقة «العليا» بقصد التظاهر للمطالبة بإطلاق سراح أخيه. وبعدها بثلاثة أسابيع قيل إنه نُـقل إلى سجن «الملز» في الرياض وإنه محتجز هناك منذ ذلك الحين بدون توجيه تهمة له.

وقد قيل إن شخصاً ثانياُ توجّه إلى منطقة «العليا» بنِيّة المشاركة في المظاهرة المزمع القيام بها في 11مارس/آذار 2011 لكن رجالاً بلباس مدني اقتربوا منه قيل إنهم كانوا يعرفونه بالاسم وطلبوا منه أن يصحبهم. وقيل إن رجال الأمن الذين كانوا يستجوبونه اتهموه بالمشاركة في تنظيم مظاهرة وبمعارضة حكام البلاد. وحسبما قيل فقد نـُقل إلى سجن «الملز» وذُكر أنه ما يزال منذ ذلك الحين محتجزاً بدون توجيه اتهام له.

وهناك رجل ثالث قيل إن رجال الأمن ألقوا القبض عليه أثناء مغادرته مكتبة قرب طريق «العليا». ويعتقد أنه محتجزٌ أيضاً في سجن «الملز» كما هو حال الشخص الرابع.

التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة

لقد قدمت منظمة العفو الدولية معلومات مفصلة تشير إلى أن أحد المعتقلين على الأقل الموجودين في سجن «الملز» قد تعرض للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة أثناء المراحل الأولى من احتجازه. وقيل إنه تعرض للشتم والصفع على الوجه وضُرب عدة مرات بعصا وأن المحققين أمسكوا وشدّوا وجهه وشعره أثناء احتجازه في وزارة الداخلية لمدة أسبوع. وبعدها احتجز في منشأة تابعة لـ«المديرية

العامة للمباحث» حيث قيل إنه حُرِم من النوم لثلاثة أيام متتالية برش الماء عليه في كل مرة كان يغشاه النوم. وفضلاً عن ذلك وكما يبدو فقد كانت يداه مقيديتين إلى قضيب حديدي لمدة تصل إلى ثماني ساعات في كل مرة حيث أصبح وقتها عاجزاً عن الجلوس وتعرّض للضرب.

كما يبدو أيضاً أن هذا المعتقل حـُرمَ العلاجَ الطبي. وقيل إن أحد أطباء السجن نصح قبل ثلاثة أشهر بضرورة نقله إلى مستشفى لكي يقوم طبيب إخصائي بفحص ومعالجة ضرر في عموده الفقري، ربما نجم عن الضرب، غير أن هذا لم يحصل حتى الآن.

إن التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة في منشآت الاحتجاز في الفترة ما قبل المحاكمة ممارساتٌ شائعة في السعودية، ويعود ذلك جزئياً لكون المحققين يعرفون أنه بوسعهم ارتكاب مثل تلك الانتهاكات دون خشية من العقاب. ومما يشجع أيضاً على ارتكاب الانتهاكات قبول المحاكم سلفاً بـ«الاعترافات» المنتزَعة من المحتجزين. ولهذا فإن منظمة العفو الدولية قلقة من أن آخرين من بين الموقوفين الذين اعتقلوا في 11 مارس/آذار 2011 أو في الأيام التي سبقته ربما تعرّضوا للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة لاسيما أثناء احتجازهم في السجن الانفرادي في المرحلة الأولية من احتجازهم.

خاتمة وتوصيات

إن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من استمرار احتجاز الأفراد الستة. إن المنظمة تعتبر خالد الجهني سجين رأي سجن لسبب وحيد لا غير هو ممارسته حقوقه في حرية التعبير والتجمع وهي تعتبر التهم الموجهة إليه غير متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. إن المنظمة تعتقد أن محمد الودعاني هو على الأرجح سجين رأي للأسباب ذاتها.

بحوزة منظمة العفو الدولية معلومات أقل عن حالات فاضل نمر عايد الشمري وبندر محمد العتيبي وثامر نواف العنزي ورجل آخر يعتقد أن اسمه أحمد العبد العزيز، لكن يبدو أنهم أيضاً محتجزون لصلتهم بمظاهرة «يوم الغضب» في الرياض في 11 مارس/آذار 2011. إن منظمة العفو الدولية ليس لديها أي معلومات تفيد بأنهم ارتكبوا أعمالا عنيفة أو روّجوا لها في ذلك الوقت وتعتقد أنهم، بدورهم، ممكن أن يكونوا سجناء رأي.

ولهذا فإن منظمة العفو الدولية تحث السلطات السعودية على أن:

- تفرجَ فوراً ودون قيد أو شرط عن خالد الجهني وكافة المعتقلين الآخرين الذين احتجزوا لسبب وحيد هو الممارسة السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمهر. أما الآخرون فينبغي إطلاق سراحهم مالم توجه لهم تهم بناء على جرائم جنائية معترف بها وينبغي محاكمتهم دونما إبطاء في محاكمات تتوافق تماماً مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

- تسقطَ التهم الموجهة ضد خالد الجهني؛

- تضمنَ في هذه الأثناء حماية المعتقلين الستة كلهم من التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة، وأن يتاح لهم لقاء زائريهم من أفراد العائلة ومقابلة محامٍ يختارونه هم؛

- توفّرَ العناية الطبية لجميع المحتجزين الذين قد يحتاجونها، بما في ذلك نقلهم إلى مستشفيات خارج السجن عند الحاجة إلى رعاية طبيب مختص؛

- تفتحَ تحقيقاً كاملاً ومستقلاً وحيادياً في الأنباء المتعلقة بالتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة، وأن تضمن محاسبة أي شخص يتّضح أنه مسؤول أمام القضاء.

الهوامش

1 تقرير منظمة العفو الدولية، السعودية: قمع باسم الأمن (الفهرس: MDE 23/016/2011)، ديسمبر/كانون الأول 2011.

2 مقابلات عبر الهاتف وسكايب أجريت منذ وقت قريب جداً في 20،22،28 و29 فبراير/شباط و2 مارس/آذار 2012.

3 منظمة العفو الدولية، السعودية: قمع باسم الأمن.

4 على سبيل المثال، خالد العمير ومحمد العتيبي اعتقلا منذ عام 2009 لتظاهرهما أو محاولتهما التظاهر ضد الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة في 2009-2008. للمزيد من المعلومات راجع: (تقرير) منظمة العفو الدولية، السعودية: قمع باسم الأمن.

5 منظمة العفو الدولية، السعودية: قمع باسم الأمن.

6 يمكن مشاهدة فيديو محمد الودعاني على يوتيوب على الصفحة:

http://www.youtube.com/watch?v=iOeqTN2bRa8

شوهد آخر مرة 8 مارس/آذار 2012.

7 «السعودية تقول إنها لن تتساهل مع الاحتجاجات»، رويترز، 5 مارس/آذار 2012 على الموقع:

,http://www.reuters.com/article/2011/03/05/us-saudi-protests-idUSTRE72419N20110305

تم الاطلاع على الصفحة آخر مرة في 8 مارس/آذار 2012.

8 «المشايخ السعوديون يستنكرون الاحتجاجات والأفكار «المنحرفة» «، رويترز، 6 مارس/آذار 2011 على الموقع:

http://af.reuters.com/article/energyOilNews/idAFLDE7250EO20110306

9 « السعوديون يحشدون آلاف العناصر لسحق الثورة»، الإندبيندنت، 5 مارس/آذار 2011، على الموقع:

,http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/saudis-mobilise-thousands-of-troops-to-quell-growing-revolt-2232928.html

آخر مرة تم الاطلاع على الصفحة في 8 مارس/آذار 2012.

10 مقابلات عبر الهاتف وسكايب أجرتها منظمة العفو الدولية في 28 فبراير/شباط وفي 2 مارس/آذار 2012 مع ناشط سعودي واثنين من المتظاهرين المفترضين.

11 يمكن مشاهدة مقابلة خالد الجهني مع تلفزيون بي بي سي العربية في 11 مارس/آذار 2011 على يوتيوب على الصفحة:

,http://www.youtube.com/watch?v=mxinAxWxXo8

آخر مرة تم الاطلاع على الصفحة في 8 مارس/آذار 2012.

12 يمكن مشاهدة اعتقال رجل يعتقد أنه محمد الودعاني على يوتيوب على الصفحة:

,http://www.youtube.com/watch?v=JV1GR5Kyhnc&feature=related

آخر مرة تم الاطلاع على الصفحة في 8 مارس/آذار 2012.

13 تبرؤ قبيلة محمد الودعاني يمكن مشاهدته على :

http://www.youtube.com/watch?v=M_gG2ob6N7s&feature=related

آخر مرة تم الاطلاع على الصفحة في 8 مارس/آذار 2012.

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
Easton Street 1
London WC1X 0DW

www.amnesty.org

منظمة العفو
الدولية